توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية:تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)

The Localization of Islamic Banking in Algerian Banks, the Challenges of Implementation and the Requirements for Success in Light of the System(02-20)

د. العرابي مصطفى

مخبر الدراسات الاقتصادية

و التنمية المحلية بالجنوب الغربي

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

mlarabi82@yahoo.fr

د. طروبيا ندير

جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر

nad.troubia@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/29

تاريخ القبول: 2020/08/18

الملخص: إتجهت الجزائر نحو توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، من خلال السماح بفتح شبابيك ونوافذ إسلامية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الوقوف على مبرراته وتحديات تطبيقه ومتطلبات نجاحه. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للصيرفة الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في إستقطاب السيولة وتعبئة الادخار المحلي من أجل تمويل الاستثمار، شريطة العمل على إزالت كل العقبات التي تعيق هذا التحول وخاصة عقبة قانون النقد والقرض الذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي؛ صيرفة إسلامية؛ نوافذ إسلامية؛ النظام 20-02؛ الجزائر.

Abstract: Algeria has moved towards the localization of Islamic banking in Algerian banks, by allowing the opening of Islamic windows and windows, which were approved by the Bank of Algeria (20-02) regulation that specifies the banking operations related to Islamic banking and the rules for its practice.

This study attempts to shed light on this trend towards Islamic banking by identifying its causes, challenges of its implementation and requirements for its success. This study concluded that Islamic banking can play a major role in attracting liquidity and mobilizing domestic savings in order to finance investment, provided that work is done to remove all obstacles that hinder this transformation, especially the obstacle of the monetary and loan law, which was developed according to the standard of traditional banks and did not take into account the privacy of banking. Islamic.

.***Key Words*:** Islamic Finance; Islamic banking; Islamic windows; Order 20-02; Algeria.

JEL Classification : G21, O16.

* مرسل المقال: العرابي مصطفى (mlarabi82@yahoo.fr)

المقدمة:

تعد صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية وأسرعها نمواً حول العالم. وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في بلوغ هذه الصناعة مكانة مرموقة. وكنتيجة لذلك، شهدت العقود الأربعة الماضية نمواً متسارعاً للتمويل الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، وازداد الطلب على المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية والتي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية. هذا ويمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة صعبة يحتاج فيها لكل ما يدعم ويعزز نموه واستقراره. ومما لا شك فيه أن تطوير الجانب الاقتصادي مرتبط بمدى استجابة وفعالية النظام المصرفي، ولهذا يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة كثيرا مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات. وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

بعد السماح بفتح نوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ ما أهم العقبات التي لازالت قائمة أمام نجاح توطين المصرفية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائر، وما أهم متطلبات هذا النجاح؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما واقع الصيرفة الإسلامية محليا و عالميا؟
- ما مبررات توجه الجزائر حاليا نحو الصيرفة الإسلامية؟
- ما مضمون النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؟
- ما تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؟
- ما متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من أهمية اعتماد الصيرفة الإسلامية في االنظام المصرفي الجزائري، والتي تؤدي دوراً مهما في توفير الموارد المالية المناسبة لتمويل الاقتصاد، والتي لا يمكن أن تؤدي الدور المنوط بها إلاّ إذا توفّرت لها البيئة المناسبة.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها:

- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية محليا و عالميا.
- بيان مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ؛
- محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها؛

منهج الدراسة: المنهج المتبع في هذه الدراسة، هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لملائمتهما لعرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، وللمناقشة والتحليل، حيث يتعلق الجانب الوصفي بوصف واقع الصيرفة الاسلامية محليا وعالميا و ابراز مضمون النظام 20-02، أمّا الجانب التحليلي فانصب حول محاولة تقييم هذا النظام والوقوف على أهم مبررارت التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر والعقبات التي تعترضها ومتطلبات نجاحها.

هيكل الدراسة : لتحقيق أهداف البحث وللإجابة على إشكاليته، تم تقسيمه إلى خمسة محاور؛ كالآتي:

- واقع الصيرفة الإسلامية عالميا ومحليا؛
- مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- قراءة في نظام بنك الجزائر رقم 20-02؛
- تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؛
- متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. واقع الصيرفة الإسلامية عالميا ومحليا:

1.1. واقع الصيرفة الإسلامية عالميا:

شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة وإنجازات رائدة تمثلت في نمو أعدادها بمعدل تراوح من 10-15 % سنويا ليرتفع عددها من مصرفين اثنين في سنة 1975 إلى أكثر من 600 مصرف ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من 75دولة من دول العالم. (Frasier-Nelson, Summer 2014, p. 92)

وقد شهد العقد الاول من القرن الواحد والعشرين نموا متزايدا للمصارف الإسلامية في الدول الغربية، حيث وصل عددها إلى 50 مصرفا نهاية 2010 منها 22 مصرفا في المملكة المتحدة وحدها (IFSL Research, 2010, p. 3). وذلك بالإضافة إلى الفروع والنوافذ الإسلامية الموجودة في أكثر من 350من المصارف الأخرى (Azmi, 2012, p. 111).

أمّا بخصوص تطور حجم العمل المصرفي الإسلامي، فقد أظهرت تجربة المصارف الإسلامية نمواً سريعاً وتطوراً مُضطرداً خلال العقود الأربعة الماضية، وصاحب الزيادة في أعداد المؤسسات المالية الإسلامية نموٌ هائلٌ في حجم أصول التمويل الإسلامي، إذ بلغت قيمة أصوله نحو1.8 تريليون دولار عام 2013، بعد أن سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره 17.4% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و 2013(بيت التمويل الكويتي، 2014، صفحة 1) لترتفع إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي عام 2019 بمعدل نمو سنوي 11.4٪ بعد ما سجلت 2.19 تريليون في عام 2018. (IFSB's, July 2020, p. 4)

ومنذ إنشاء الصيرفية الإسلامية، فإنها تمثل المحرك الأساسي لنمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي ، فحسب الشكل (01) يتبين أن صناعه التمويل الإسلامي يسيطر عليها قطاعي الخدمات المصرفيه والصكوك بنسبتي 73% و22% علي التوالي، من إجمالي الأصول.في حين أن قطاعي التكافل وصناديق الإستثمار حازا على 1%و4% على التوالي .

الشكل 01: " توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب القطاعات(2019)"

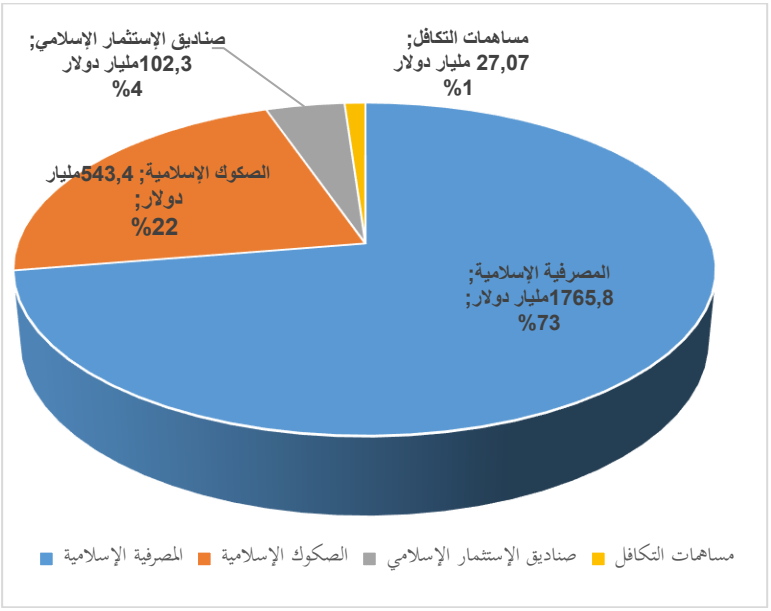

Source: Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020 "- July 2020,p:13

2.1 . واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929 م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري"بعد أن تمّ إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان* وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين ،لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته. (بلعباس، 2013، صفحة 1)

واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري في1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد واالقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسمياً في 1991/05/20 (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 310) ، برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي وهو يُعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وقد بلغ عدد فروع المصرف 31 فرعا، وحجم أصوله حوالي 2,15 مليار دولار سنة 2019. (مجموعة البركة الإسلامية، 2020، صفحة 21)

وفي عام 2008 تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية .ويقدر رأس مال مصرف" السلام" الذي تم إفتتاحه بتاريخ 2008/10/20 ب 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 310). وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا، وحجم اصول المصرف حوالي 1096مليون دولار سنة 2019 (مصرف السلام، 2020، صفحة 10).

كما قامت بعض البنوك التجارية الاجنبية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية، قدمت من خلالها بعض التمويلات الإسلامية لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة :

فقد فتحت المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي". قدمت من خلاله خدمات مصرفية إسلامية بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛كما قام بنك الخليج الجزائر بفتح فرع إسلامي له. (بوعيطة، 2018، صفحة 248)

وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الذي رخص للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح شبابيك إسلامية، تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا في 04 أوت 2020 على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بفتح أول شباك للصيرفة الاسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري بهدف تسويق منتجات مطابقة للشريعة.

هذا وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار سنة 2018 .(ICD, 2020, p. 28)، أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي لا تمثّل إلا: 15% فقط من مجموع أصول المصارف الخاصة، مع محدودية انتشارها جغرافيًّا.

2. مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الاسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسة تدفع في هذ الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

1.2. الارادة السياسية:

توفر قدر من الارادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية؛ وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله:" ان العمل بالصيرفة الاسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية و تنويع منتجاتها و خدماتها، واكد أن الصيرفة الاسلامية سيتم العمل بها و تعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية و دقيقة في اطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن." (وكالة الانباء الجزائرية، 04-08-2020)

2.2.الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي:

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية. هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحّة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها .فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها ، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية بها خاصة بعد اعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م:" إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية" (فرحان،

20-21 مارس2010). وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا (Clarisse, 2009)، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إنّ النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين (محيسن، 01 جوان 2009). وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية و المديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي (ECB) حاليا كريستان لاغارد، بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا؛

3.2.وضعية الاقتصاد الجزائري:

كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها. ان التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بدية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تؤاكل جزء كبير من إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل الى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020(وكالة الانباء الجزائرية، 2020). من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها (موساوي، 2018، صفحة 215).

2. 4. محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية (محاربة الاكتناز المالي):

تشير بعض التقديرات ان السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية. وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت، في إبريل 2016، عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة، بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل. (كحال، 2019). ان مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، من شأنها تعبئة جزأ كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

2. 5. الوازع الديني:

إن إعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

2. 6.صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:

هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو ان الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية. وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكاً أجنبياً.

2. 7.الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية و تعظيم أرباحها:

إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

3. قراءة في نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 :

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال الصيرفة الإسلامية فيها، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي.

1.3.مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02:

واجهت البنوك الإسلامية في الجزائر منذ تأسيس أول بنك سنة 1990، عقبات حالت دون انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة.

في اطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية، أصدر بنك الجزائر في 4 نوفمبر 2018 التنظيم رقم 18-02 المحدد لقواعد لممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ«الصيرفة التشاركية»، وحدد أشكال العمليات المصرفية المتعلقة بتلقي الأموال وتوظيفها وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، مثل (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار). وفي 15 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 20-02 الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية لعام 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من اجل تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام 18-02 السابق الذكر.

حدد هذا النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية، التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية" في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛ (بنك الجزائر، 2020، صفحة 33). وعرف هذا النطام في مادته 17، "شباك الصيرفة الإسلامية" بأنه: هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. (بنك الجزائر، 2020، صفحة 34). كما رخص هذا النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية، هي : المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار؛وقد عرف هذا النظام كل منتج مالي إسلامي على حدة في مواده من 05إلى 12. وكان من بين بنود هذا النظام هو انشاء هيئتين شرعيتين: (بنك الجزائر، 2020، صفحة 34)

- هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك: تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكمن مهام هذه الهيئة على وجه الخصوص في الحرص على مطابقة المنتجات المالية للشبابيك الإسلامية للشريعة الإسلامية؛
- الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: والتي تمت المصادقة عليها فعليا من طرف المجلس الإسلامي الأعلى ويكمن دور هذه الهيئة في منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية.

تحدث هذا النظام على في مادته 17و18 وجوب استقلالية الشبابيك الاسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الاخرى للمصرف التقليدي.

2.3.تقييم نظام بنك الجزائر رقم 20-02:

أ. إيجابيات النظام رقم 20–02: وتتمثل أهم إيجابيات هذا النظام في :

- كونه يشكل اضافة تشريعية جيدة للساحة المالية الجزائرية بإقراره لمجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى. وسابقًا، كانت خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتمثل في تمويلات لشراء عقارات (أراضٍ وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلًا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة، وبهذا النظام الجديد ستزيد خدمات الصيرفة الإسلامية؛
- إن فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية، من شانه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية. وهذه الخطوة ستكون كمرحلة انطلاق للتحول التدريجي والشامل نحو العمل المصرفي الاسلامي؛ إذ إنه من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهناك العديد من الصعوبات و المعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشرة، أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي و بطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير؛ (رمضاني و لبرود، 2017، صفحة 156)
- إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالاضافة الى جود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي، يضفيان مزيد من الثقة والطمئنينة للمدخرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية، مما يساهم أكثر في تعبئة الادخارات المحلية؛
- ألح هذ النظام على ضرورورة استقلالية الشبابيك الاسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الاخرى للمصرف التقليدي، باعتبار أن الاستقلالية أمرا ضروريا شرعاً للتحوط من شبهة اختلاط اموال الصيرفة الإسلامية بالاموال الربوية للمصرف، وان هذه الاستقلالية هي معيار حيوي لمصداقية العمل في اطار الصيرفة الاسلامية التي تتم من خلال النوافذ الاسلامية للبنك التقليدي.

ب.سلبيات النظام رقم 20-02: يمكن الإشارة إلى بعض المآخذ حول هذا النظام كما يلي:

- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية"، بحيث وصفها بكل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.وهنا يجب التنويه ان العمل المصرفي الإسلامي لا يميزه فقط تحريم الفوائد الربوية أخذا وعطاءا ، بل يجب أن ينضبط بكل أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛

- لم يراعي هذ النظام بعض المصطلحات التي تميز التمويل الإسلامي، فعلى سبيل المثال سمى هذا النظام في تعريفه لصيغة المضاربة "رب المال " أو صاحب رأس المال في عقد المضاربة ب "مقرض للأموال" ؛ وكذالك أغفل هذا التنظيم تحمل الخسارة والربح في أي معاملة؛ (عبداللاوي، 2020).
- من المعلوم أنه ليس من خصائص النّظام القانوني التفصيل في المواد القانونية لكن بعض العناصر الأساسية بحاجة إلى تفصيل في هذا النّظام، والبعض الآخر بحاجة إلى تعليمات أو مذكرات عملية تطبيقية من قبل الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بالمنتجات كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة-...فمثلا في منتوج المشاركة الهدف هو تحقيق الأرباح مع تحمل الخسائر من الطرفين أو الأطراف ومعروف أن المشاركة في الربح والخسارة على حسب رأس المال المساهم به هي أهم خاصية لهذا المنتوج ، وفي منتوج المضاربة تسمية ربا لمال في المضاربة بـ—مقرض للأموال – والأصح هو رب المال كما أن القرض بفائدة محرم إلا أن يكون قرضا حسنا كذلك منتوج الإجارة لم يشر النظام إلى مآل العين المؤجرة هل هي إجارة تشغيلية تبقى العين المؤجرة في ملك البنك أو إجارة منتهية بالتمليك تنتقل ملكيتها للزبون بمجرد تسديد الأقساط أما منتوج السّلَم فالمعلوم فيه أن يقضي رأس المال في المجلس وذلك لئلا يدخل تحته بيع الكالئ المنهي عنه؛ (عبداللاوي، 2020)
- أشار هذا النّظام لخضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لكل الأحكام القانونية والتنظيمية بالبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الالتزام بتعليمات قانون النقد والقرض. وهذا الخضوع المطلق قد يسبب تعارضا بين أحكام الشريعة في المال والأحكام القانونية المصرفية.

4. تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر:

لابأس أن نشير إلى جملة من التحديات والعقبات التي لازالت قائمة والتي قد تعيق هذا التوجه نحو توطين الصشيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

1.4. تحدي قانون النقد والقرض:

إن أهم تحدي قانوني هو وجوب الالتزام بقانون النقد والقرض الجزائري والمبني على أسس تقليدية ربوية؛ وفي هذا الاطار فقد ذكر النظام 02_20 صراحة أن البنوك لا بد أن تلتزم بقانون النقد والقرض، والذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية المعمل المصرفي الاسلامي، فعلى سبيل المثال، من المعروف أن بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على أساس المشاركة تحتاج لمساهمة البنك في الشركات والمؤسسات. لكن جاء في قانون النقد والقرض ما يتعارض في الظاهر مع فكرة المساهمة في الشركات والمؤسسات.حيث نصّ الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة:74« يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تأخذ مساهمات وتحوزها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك، الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض » (بنك الجزائر، 2003، صفحة 12) ، ومن المادة هذه يُفهم أنّ مساهمات البنوك عموما يجب أن تكون محدّدة بسقف لا يجوز تخطيه، وهذا يتعارض صراحة مع مبدأ التمويل بصيغة المضاربة والمشاركة.

2.4.تحديات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي:

وهنا تبرز عدة إشكالات:

- **إستعمال نسبة الإحتياطي القانوني:** عند إستعمال البنك المركزي لنسبة الإحتياطي القانوني كسياسة نقدية فإن المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، وبالتالي فهي تُعطّل جزءاً من المال من غير الحصول على عوائد عليه، وتؤدّي إلى تقليص قدرات المصرف الإسلامي والشبابيك الإسلامية على الاستثمار وبالتالي التأثير على مداخله وأرباحه. فبنك الجزائر رفع نسبة الاحتياطي القانوني في فيفري 2019إلى حدود 12 بالمائة من كل وديعة مما يؤدي إلى انخفاض العائد المتحقق من الودائع وبالتالي تخفيض أرباح المودعين. (جعوتي، 2020، صفحة 147)
- **استعمال سعر إعادة الخصم:** يسمح سعر اعادة الخصم للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من شح في السيولة، وبالنسبة للمصارف والشبابيك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من سياسة سعر الخصم لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3.4.تحدي استحالة اللجوء للبنك المركزي عند شح السيولة:

عندما يعاني المصرف التقليدي من شح في السيولة فإنه يمكنه اللجوء إلى الخيارات التي يطرحها البنك المركزي بإعتبار المقرض الاخير، أما في حالة المصرف الاسلامي فإنه لا يمكنه اللجوء إلى هذه الخيارات، كعدم إمكانية اللجوء إلى تسهيلات القرض الهامشي، الذي يمنحه بنك الجزائر للبنوك من أجل تزويدهم بحاجتهم من السيولة لمدة 24 ساعة مقابل سعر فائدة محدد مسبقا.كما لا يمكنه الاستفادة ممّا يقدّمه سوق ما بين البنوك من تسهيلات بسبب التعامل بالفائدة.

4.4.تحدي القانون الجبائي الجزائري:

من أهم ما يُشكّل عقبةً أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية هو القانون الضريبي الذي لا يراعي خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل بصيغة المضاربة مثلال، يجد المصرف نفسه يدفع ضريبتين على الأرباح (IBS) ضريبة على أرباح شركة المضاربة وضريبة على أرباح البنك التي تحسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للمصرف الإسلامي بفعل مشكل الإزدواج الضريبي. كما أن المصرف يتعرض كذلك للازدواج الضريبي بسبب الرسم على النشاط المهني TAP.

5.4.تحدي القانون التجاري الجزائري:

من أهم الاشكالات في هذا الاطار، هو عدم تناول القانون التجاري الجزائري لمنتجات الصيرفة الاسلامية من حيث شروطها، وحقوق وواجبات اطرف العقد، والعقوبات في حالة التعدي والتقصير.

6.4.تحدي قلة الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

هناك نقص كبير في الاطارات والكوادر المؤهلة للقيام بالعماليات المصرفية القائمة على أسس اسلامية، إذ يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي، بحيث أن معظم الموظفين وحتى اطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الاسلامية الكافية حول النظام المصرفي والمعاملات المالية الإسلامية.

7.4.تحدي عدم وجود سوق مالي وسوق تأمين تكافلي:

إن وجود مؤسسات التأمين الإسلامي "التكافلي" و سوق مالي إسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة)، يشكل عنصرا "محوريا" في بنية النظام المالي القائم على أساس المبادئ الإسلامية.

8.4.تحدي عدم وجود نظام محاسبي يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية:

عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، الامر الذي ينعكس عليه في صورة إطالة الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاءوتجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري.

هذه التحديات جعلت البعض يصف هذه الانطلاقة في العمل المصرفي الاسلامي بالانطلاقة العرجاء ان صح التعبير ، فهي تمشي بساق سليمة إلى حد كبير وهي العلاقة بين العميل والبنك، وساق مشلولة تجرّها معها وتعاني منها وهي العلاقة بين البنك والبنك المركزي وبقية البنوك. اذ لابد لهذه العلاقة أن تراعي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي.

5. متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن نجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الامر بإقامة نوافذ اسلامية أو تعزيز نشاط البنوك الإسلامية المتواجدة يتطلب مجموعة من الاجراءات نذكر منها:

1.5.متطلبات تنظيمية وقانونية:

تعاني الصيرفة الإسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي لا يسعى إلى تطوير القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية، مما يجعلها تخضع مكرهة إلى قوانين وضعية تتعارض في كثير من الأحيان مع إلتزاماتها الشرعية وخصوصية عقود التمويل الإسلامي. وتتمثل أهم متطلبات الاصلاح في هذا المجال:

- سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية أو مراجعة قانون النقد والقرض وإيجاد إجراءات وآليات فعالة في تطبيق سياسات البنك المركزي في الرقابة والاشراف، تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، و لعل أهم الجوانب التي يجب مراجعتها من طرف بنك الجزائر هي : نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الاخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال ؛
  - إعفاء الودائع الاستثمارية من الاحتياطات القانونية؛
  - إعادة النظر في طريقة حساب معامل السيولة لدى البنوك الإسلامية، واستثناء الودائع الاستثمارية من العناصر المكوّنة للمطلوبات؛
  - تسقيف مساهمات البنوك الإسلامية بنسبة من أموالها الخاصة إضافة إلى ودائع الاستثمار.
- مراجعة القانون التجاري لكي يستوعب منتجات المالية الإسلامية، عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل الإسلامي وشروطها، وحقوق وواجبات كل طرف، ومعالجة حالات التقصير والتعدي.

- مراجعة القانون الضريبي والجبائي، لكون أن طبيعة عوائد المنتجات المالية الاسلامية تختلف عوائد المنتجات المالية التقليدية ، ومعالجة مشاكل الازدواج الضريبي بالنسبة للمنجات الاسلامية؛
- مراجعة قوانين الشركات وقوانين الاستثمار بما يتناسب وعقود التمويل لإسلامي.

2.5.متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية النوعية، وواعية وملتزمة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل المصرفي الإسلامي (موساوي، 2018، صفحة 215) وذلك من خلال : (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 313)

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محلياً أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا لمجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة)؛
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين.

3.5.متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية :

تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله.

نظرا للاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، فيتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. (موساوي، 2018، صفحة 224)

4.5.متطلبات اكمال بنية النظام المالي الإسلامي:

يجب الإسراع في إكمال بنية النظام المالي الإسلامي، عن طريق إنشاء مؤسسات التأمين الإسلامي "التكافلي" و إنشاء سوق مالي إسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة). فاعتماد التأمين التكافلي من شأنه أن يجنب الصيرفة الإسلامية اشكالية التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري في بعض التمويلات، كما أن إعتماد الصكوك الإسلامية من شأنه أن يقدم حلولا للمصرفية الإسلامية في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة.

5.5.متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية :

يجب الاتجاه الفعلي نحو الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الإسلامية والالتزام بالفتا وى والمعايير الشرعية، حتى نحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق. (موساوي، 2018، صفحة 215)

خاتمة:

إنّ النهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج إلى تضافر جهود كلّ المخلصين من أبناء الوطن من اقتصاديين وفقهاء وماليين وخبراء في البنوك. وكما يحتاج إلى توفير الشروط الضرورية من طرف السلطات النّقدية وجدية المؤسسات المالية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لتقديم البديل غير الربوي .

كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية ومتطلبات نجاحها بعد اصدر نظام بنك الجزائر رقم 20-02؛ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة وإنجازات رائدة تمثلت في نمو كبير في أعدادها وزيادة هائلة في أصولها وودائعها وعملائها؛
- ان الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين اسلاميين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، مع 3% فقط من الحصة السوقية؛
- يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يعمل وفق القوانين الناتجة عن الاصلاحات التي مر بها أهمها قانون النقد والقرض؛
- إن أصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها.

وفي الأخير نضع بعض الاقتراحات نراها ضرورية للوصول لأهداف الدراسة، من خلال النقاط الآتية:

- ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب وخصوصية العمل المصرفي الاسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي؛
- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريبًا مناسبا للعمل المصرفي الاسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في التحول نحو الصيرفة الاسلامية ، على غرار دول الخليج وماليزيا ، والعمل على تقييم هذه التجارب، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر .حيث أوضحت عدة تجارب أن

نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيئة محلية وعالمية متغيرة تمثلت أساسًا في الدعم الحكومي، ورسم السياسات والاستراتيجيات السليمة، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي(هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة.) (موساوي، 2018، صفحة 228)

- إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضامن التكوين المتكامل وانشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الاسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقا تها ومستجداتها؛
- الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية ومحاسبية لكسب ثقة المواطنين وإنجاح التوجه نحو المالية الاسلامية.

قائمة المراجع:

- بنك الجزائر. (24 03, 2020). النظام رقم 20-02. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(16). تم الاسترداد من: https://www.joradp.dz/FTP/JOO-AR/2020/A2020016.pdf
- بنك الجزائر. (27 8, 2003). الأمر رقم 03 - 11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- بوعيطة، ع. (2018). واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية, 9(3)
- بيت التمويل الكويتي. (2014). إستعراض للصناديق الإسلامية في الربع الثاني 2014. الكويت.: www.kfhresearch.com/sites/default/files/islamic_funds_review_q2-2014_ar.pdf
- جعوتي، س. (2020, أفريل). معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر) .ب. ا. المالية (مجلة بيت المشورة(12)

doi:https://doi.org/10.33001/M010420201266

- حسن ثابت فرحان. (20-21 مارس2010). أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. مؤتمر المصارف الإسلامية االيمنية:الواقع..وتحديات المستقبل. صنعاء ،الجمهورية العربية اليمنية.
- سليم موساوي. (جوان، 2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح. مجلة الشريعة والاقتصاد، 7(13)
- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة.(2010).متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.مجلة الباحث (7)
- عبد الرزاق بلعباس. (2013)، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ص1. (المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 19(2)
- عبداللاوي، م. (2020, 4 15). المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر من خلال النظام رقم 20-02. جريدة البصائر Retrieved from https://elbassair.org/8786/
- كحال،ح. (2019, 2 19). "المركزي الجزائري" يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة

Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19

- لعلا رمضاني، و ام الخير لبرود. (ديسمبر, 2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية– حالةالجزائر –. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 1(2)
- مجموعة البركة الإسلامية. (2020). التقرير السنوي 2019 .
- محيسن، ف. م. (01 جوان 2009). الأزمة المالية العالمية وآثرها على المؤسسات المالية الإسلامية . المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دمشق سوريا.
- مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي 2019 .
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020, 2 3). احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي يبلغ 62 مليار دولار،الإثنين, 03 شباط/فبراير 2020. الجزائر62-Retrieved from http://www.aps.dz/ar/economie/83197
- وكالة الانباء الجزائرية. (04-08-2020). البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية. http://www.aps.dz/ar/economie/90520-2020-08-04-15-52-14

- Azmi, S. (2012). Development Of Islamic Windows Of Conventional Banks: Global Trends. IStanbul – Turkey: Symposium Sabahattin Zaim ,Istanbul Association Of Economist.
- Clarisse, Y. (2009, 09 17). Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques. lepoint.fr. Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites-economie/2009-09-17/le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138
- Frasier-Nelson, E. (Summer 2014). Bank Islam Malaysia:A Global Leader In Islamic Finance. Malaysia: Editorial Bank Islam Malaysia.
- ICD. (2020). Islamic Finance Development Report 2019. The Islamic Corporation for the Development. Retrieved from
  - Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf
- IFSB's. (July 2020). Islamic financial services industry stability report 2020 . Islamic financial services board.
- IFSL Research. (2010). Islamic Finance 2010. International financial services London.

الهوامش:

*– الشيخ إبراهيم أبو اليقظان عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مدينة القرارة الواقعة في ولاية أو مقاطعة غرداية بجنوب الجزائر.

كتب الشيخ إبراهيم أبو اليقظان مقالة ، تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 11 محرم 1327 هـ الموافق 29 جوان1928 م. دعا الشيخ أبو اليقظان في هذه المقالة أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي. وبعد أشهر، لقيت دعوته ترحاب من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، لأنها كانت ترى فيه خطراً على مصالحها الحيوية، وكذلك على مصالح المعمرين والمصارف التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية.